تَقْرِيرٌ

المُؤْتَمَر الأَوَّل حَوْلَ تَمْوِيلِ التَّنْمِيَـةِ المُسْتَدَامَةِ

لَجْنَةُ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ الاِقْتِصَادِيَّةِ وَالاِجْتِمَاعِيَّةِ لِغَرْبِي آسِيا (الإسكوا)

(بيـروت: ٢٨ و٢٩ نوفمبر ٢٠١٨)

تَمْهِيـدٌ وَمُوجَزٌ:

عقدت لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) أول مؤتمر دولي لها حول تمويل التنمية المستدامة يومي ٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في بيروت بهدف تقييم مختلف مسارات تمويل التنمية، وطرح مقترحات لتجاوز التحديات التي تواجهها المنطقة العربية في سبيل إنجاز خطة عمل ٢٠٣٠ بمفرداتها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك وفق منطلقات تنموية ترتكز إلى حوار مدروس، وتفاعل بناء بين مختلف أصحاب المصلحة (حكومات، مجتمع مدني، قطاع خاص، منظمات غير حكومية، خبراء دوليين وإقليميين، منظمات وهيئات دولية واقليمية).

جاء المؤتمر بناء على مبادرة طرحتها الإسكوا لدعم مجموعة دول الـ٧٧ والصين ضمن مساعي حثيثة تبذلها في سبيل صياغة خارطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي طرحها أمين عام الأمم المتحدة في شهر سبتمبر ٢٠١٨ بغرض استعادة مقدرات تمويل التنمية (المحور الأول للاستراتيجية)، وللوفاء باستحقاقاتها إقليمياً ووطنياً (المحور الثاني)، ولإعادة توجيه دفتها في ظل متغيرات زادت من وطأة أعباء التمويل الملقاة على عاتق البلدان النامية من جهة، وصعوبة تأمين مصادر التمويل المختلفة بصورة مستدامة (العامة والخاصة والمبتكرة والميسرة والائتمانية) من جهة أخرى، لاسيما في ضوء تراجع معدلات الاستثمار طويل الأجل وتغير أنماطه، وارتفاع كلفة الائتمان وخدمة الديون، والكلفة الموازية المرتبطة بتعبئة التمويل محلياً وتأمينه واستدامته خارجياً، الأمر الذي جعل من التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة قناة في المتناول لتمويل التنمية.

تزامن انعقاد المؤتمر مع انطلاق التحضيرات لإجراء أول مراجعة رفيعة المستوى لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وجدول أعمال تمويل التنمية تحت مظلة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وشكل المؤتمر من هذا المنطلق علامة فارقة لبحث مستقبل مسارات تمويل التنمية (تعبئة الموارد المحلية، التدفقات الخارجية، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة، واستدامة المديونية) والسبل الكفيلة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على المستوى الإقليمي والدولي على حد سواء.

أتاح المؤتمر منصة هامة وفريدة جمعت صانعي القرار في البلدان العربية، ورؤساء المجموعات الإقليمية لمجموعة الـ٧٧ والصين بجانب الخبراء الإقليميين والدوليين وممثلي المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني لبحث التحديات التي تواجه مسارات تمويل التنمية (تعبئة الموارد المحلية، السياسات المالية والضرائبية، الاستثمار العام والموارد الخاصة، التعاون الإنمائي الدولي، التجارة والتكامل الاقليمي، المديونية والقدرة على تحملها) والبحث في الأطر اللازمة للتغلب على المشكلات التي تثيرها التدفقات المالية غير المشروعة بغية كبحها بحلول عام ٢٠٣٠.

ساهم المؤتمر في بلورة "توافق بيروت حول تمويل التنمية المستدامة" واعتماد عناصر خارطة الطريق الاقليمية لتمويل التنمية وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، وهي الوثيقة التي من المقرر أن يجري طرحها خلال ثلاث استحقاقات مقررة العام المقبل، بدءاً بمحفل تمويل التنمية الذي سيعقد تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (شهر أبريل المقبل)، ومروراً بالمنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة (يوليو ٢٠١٩)، وأخيراً لدى انعقاد أول حوار رفيع المستوى حول خطة عمل ٢٠٣٠ وجدول أعمال تمويل التنمية معاً تحت مظلة الجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر ٢٠١٩).

صدرت هذه الوثيقة دون تحرير رسمي. ولا تنطوي التسميات المستخدمة فيها، ولا طريقة عرض مادتها، على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الجلسة الأولى
الحِوَار رَفِيع المُسْتَوَى حَوْلَ تَمْوِيلِ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ

استهل المؤتمر بكلمة ألقاها السيد منير تابت، القائم بأعمال الأمين التنفيذي للإسكوا، رحَّب فيها بالحضور وعلى رأسهم السيدة بهية الحريري النائبة بالبرلمان اللبناني وممثلة رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية، ونائب سكرتير عام الأمم المتحدة، ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والنائب الأول لرئيس البنك الدولي، ووزيرا مالية جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية، وممثل محافظ البنك المركزي المصري ورئيس جهاز مكافحة الفساد وغسل الأموال، والمندوب الدائم لجمهورية مصر العربية في نيويورك الذي تتولى بلاده رئاسة مجموعة الـ٧٧ والصين (أكبر تجمع يضم البلدان النامية والأقل نمواً التي تنخرط تحت لوائها الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية والكاريبي بالأمم المتحدة).

أشار القائم بأعمال الأمين التنفيذي للإسكوا إلى انقضاء ثلاثة أعوام منذ أن وضع المجتمع الدولي أهداف التنمية المستدامة وتبني خطة عمل لحفز مختلف المصادر لتمويلها خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، مشيراً إلى أن تلك الفترة شهدت متغيرات جذرية جاءت برياح لا تشتهيها سفن النمو والاستقرار الاقليمي، ومن ثم أصبح من الهام تقييم مختلف مسارات تمويل التنمية المستدامة والوقوف على العوامل التي حالت دون تدفق وانسياب التمويل اللازم للمنطقة، وتطرق السيد منير ثابت إلى أن الدول النامية تواجه مشكلات سياسية وأمنية وهيكلية زادت من صعوبة تأمين التمويل اللازم لمواجهة تحديات جمة من بينها نزاعات الحماية الجديدة في الاستثمار والتجارة. وأثنى في هذا الإطار على جهود الرئاسة المصرية في توجيه مصالح مجموعة دول الـ٧٧ والصين والدفاع عن مصالح الدول النامية على مدار عام حفل بالاجتماعات والمنتديات الدولية.

كما شدد السيد منير تابت على تزايد القلق بشأن عدم حصول الدول النامية على مصادر التمويل الكافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن هذا الوضع يعكسه تراجع معدلات الاستثمار طويل الأجل وتغير أنماطه (غلبة عمليات الاستحواذ والاندماج)، وارتفاع كلفة الائتمان وخدمة الديون، والكلفة المرتبطة بتعبئة التمويل محلياً وتأمينه واستدامته خارجياً، وارتفاع فجوة التمويل بسبب النزاعات في المنطقة. ثم تطرق إلى موضوع التهرب الضريبي وكيف يشكل فرصة ضائعة لتمويل التنمية. وفي ختام كلمته أوضح أن الهدف من المؤتمر هو التوصل إلى توافق لتصحيح مسار تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، معرباً عن أمله في وضع أسس خطة عمل لكبح التدفقات المالية غير المشروعة حسبما تقضي به خطة عمل أديس ابابا وأهداف التنمية المستدامة.

ألقى معالي السيد علي حسن خليل، وزير المالية في الحكومة اللبنانية، كلمة أشاد فيها بتوقيت وأهمية انعقاد المؤتمر في لبنان، الأمر الذي اعتبره يعزز من دورها كمنصة منفتحة لأصحاب القرار في ظل المتغيرات التي باتت تتحكم اليوم بالقرار المالي والسياسي وعلى الأخص لمَن فقد هامش الحركة أو تدنت قدرته مع خسارة أو تدني ما حظي به من فائض في موازناته لسنوات طوال. وتطرق إلى الأزمات العديدة التي عصفت بالعالم العربي ولا سيما في لبنان، مشيراً إلى أن البلدان الأعضاء في الإسكوا متأخرة كثيراً عن البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حيث تحقيق التنمية المستدامة وتمويلها. ثم أوضح أن أسباباً عدة تعيق تمويل التنمية في المنطقة وعلى رأسها النزاعات المسلحة (سوريا والعراق واليمن وليبيا)، واستمرار التدخل الخارجي فيها، وانتشار التطرف والإرهاب، وبفعل أزمات الهجرة والنزوح، موضحاً أن الوضع يزداد سوءاً في غياب الإحصاءات الدقيقة لتقييم أثر هذه التحديات على فرص تمويل وانجاز أهداف التنمية المستدامة، وذكر أنه وفقاً لتقديرات الإسكوا فإن المنطقة في حاجة إلى تمويل إضافي لمواكبة هذه الضغوط بما يزيد عن ٣,٦ تريليون دولار لتحقيق التنمية المستدامة.

أضاف أن التدفقات المالية غير المشروعة تغذيها هشاشة الأمن والاستقرار، والاستغلال غير المشروع للموارد العامة والخاصة، وغياب الرؤية، وضعف الحوكمة، والفساد، والجريمة المنظمة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والاحتيال في التجارة الدولية، والتهرب الضريبي، ولخَّص التدابير التي اتخذت في لبنان لمحاربة هذه الظاهرة ومن بينها سن القوانين والتشريعات والالتزام بالمعايير الدولية. تطرَّق إلى أزمة النازحين التي أثقلت اقتصاد لبنان، ونوَّه إلى المساعدات التي حصل عليها لبنان للتعامل مع هذه المشكلة ومؤتمر "سيدر"، وانتقل لتناول الانكماش الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد اللبناني مؤكداً أنه يتطلب مزيداً من الجهود لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية عبر ترسيخ الروابط مع الدول الصديقة في المنطقة وخارجها. وختم كلمته بالدعوة إلى الالتزام السياسي بتعزيز وتمويل التنمية، وتقوية مؤسسات الدولة وتطويرها.

قدَّم السيد محمود محي الدين، النائب الأول لرئيس مجموعة البنك الدولي عرضاً ربط فيه بين تحقيق خطة عمل ٢٠٣٠ وتمويلها بصورة مستدامة عبر كبح التدفقات المالية غير المشروعة، لاسيما وأنها ترقى لكونها تكلفة الفرصة البديلة للقضاء على الفقر وتطوير التعليم والصحة، وبدأ عرضه بمقارنة أهداف الألفية التي كانت محدودة ومحصورة في مجال التنمية البشرية وبين أهداف التنمية المستدامة الأكثر شمولاً بمفرداتها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، مشيراً إلى الصعوبات التي ترتبط بقياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال ٢٣٠ مؤشر، مضيفاً أنه حتى على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن ٦٠% من هذه المؤشرات غير متوفرة "ولا نعلم عنها شيئاً"، وأوضح أن الدول التي تعاني من مشكلة المديونية (العامة أو الخارجية) هي أكثر الدول التي تعاني من تسرب هائل من التدفقات المالية غير المشروعة، وأن هذه التدفقات تتسرب من مختلف قنوات تمويل التنمية بما فيها مساعدات التنمية الرسمية التي تجاوزت ١٤٠ مليار دولار، وأورد أنه وفقاً لتقديرات الإسكوا (بطاقة أداء تمويل التنمية) فإن حجم التدفقات المالية غير المشروعة تجاوز مجموع مساعدات التنمية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية.

أوضح السيد محمود محي الدين أن التدفقات المالية غير المشروعة تتبع مساراً يبدأ بمنبع (مثل التهرب الضريبي والاختلاس والفساد واستغلال المال العام) فوسائل/قنوات (سواء مشروعة أم غير مشروعة مثل غسل الأموال والتلاعب في الفواتير التجارية) فمصب (ملاذات آمنة)، مشدداً على أن الوقاية (حسبما يقضي به الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة) هي الطريقة المثلى لكبحها عند المنبع بدلاً من الملاحقة عند الوسائل والمصب، لاسيما وأن التجربة أظهرت أن الملاحقة قليلة الجدوى (مبادرة استعادة الأصول المهربة StAR) مقارنة بالمكافحة والوقاية من المنبع. وطرح حزمة من الإجراءات لمعالجة هذه التدفقات من بينها رفع الوعي للتصدي لهذه الظاهرة، وتحسين المناخ العام (الضرائب والاستثمار والإصلاح المؤسسي) وإجراءات لتحسين الإدارة والبيئة المالية، وحشد جهود كبح هذه التدفقات على المستويين الدولي والإقليمي، وفرض العقوبات الضرورية عندما يتطلب الأمر ذلك كما هو الحال في المنطقة العربية.

ألقى السيد موكيسا كيتوي، نائب أمين عام الأمم المتحدة وسكرتير عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كلمة أشار فيها إلى أن التقديرات التي طرحتها الإسكوا بشأن التدفقات المالية غير المشروعة تتناغم إلى حد كبير مع الأرقام الصادرة عن أجهزة أخرى في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أوردت تحليلات كمية لحجم هذه الظاهرة، وحذر من تراكم التحديات التي تواجه الدول النامية في سبيل تعبئة مصادر تمويل التنمية محلياً، والتحديات الموازية التي باتت تواجهها نتيجة بيئة الاقتصاد العالمي غير المواتية وبفعل ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن تحويل أرباح الشركات متعددة الجنسيات وإثر تراجع العائدات على الاستثمار الخاص بفعل سياسات تقشفية تتخذها البلدان المتقدمة، واستطرد مشيراً إلى أن هذه الأزمات تزداد تعقيداً بفعل بيئة عالمية يسودها التوتر وحروب تجارية باردة بين الولايات المتحدة والصين تهدد سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وهي جميعها أوضاع جعلت كلفة فقد كل دولار محلياً أكبر من الكلفة المترتبة على فقده/اجتذابه من مصادر خارجية.

ثم أشار إلى أن تقارير المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تكشف عن وجود نزيف في التمويل في جميع أنحاء العالم، وأن التدفقات غير المشروعة في المنطقة العربية -حسبما تشير إليه الإسكوا- تفوق مثيلاتها في أقاليم جغرافية أخرى، موضحاً أن وقف هذه التدفقات أصبح شأنا ملحاً إلى درجة يكاد معها الفرق بين التدفقات غير القانونية (مثل التهرب الضريبي) وغير الأخلاقية (التجنب الضريبي) يزول تماماً، موضحاً أن الخسائر التي تتكبدها الدول النامية نتيجة قيام الشركات المتعددة الجنسيات العاملة فيها بتحويل أرباحها إلى الخارج تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار سنوياً.

أضاف السيد موكيسا كيتوي أن التطور التكنولوجي والتداول الالكتروني للمنتجات وتكنولوجيا Blockchain من شأنها أن تزيد من تعقيدات تتبع ورصد هذه التدفقات، وختم كلمته بالتَّشديد على أهمية اتخاذ تدابير تشمل استراتيجيات للتمويل تنطلق من القاعدة، وتغيير قوانين الضرائب وربما فرض ضريبة حدودية على هذه الشركات، بحيث تدفع الشركات متعددة الجنسيات ضرائبها في البلدان النامية حيث تحقق أعلى أرباحها لها بدلاً من النظام المعمول به حالياً والذي يستند إلى تحصيل الضرائب على هذه الشركات وفقاً لمكان تأسيسها/إدارتها أو المكان الذي يتم فيه الإفصاح عن البيانات الضرائبية.

ألقى معالي السيد أحمد سعيد خليل، ممثل محافظ البنك المركزي المصري ورئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية مصر العربية، كلمة شدد فيها على أن التدفقات المالية غير المشروعة تحرم الدول من موارد مالية هي بأمس الحاجة إليها لتحقيق النمو المستدام، موضحاً أن بعض التقديرات تشير إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تقدر بنحو تريليون دولار سنوياً وتتسبب في انخفاض مقابل تنعكس على معدلات النمو بنحو ١٠٠ مليار دولار سنوياً.

أضاف معالي السيد أحمد سعيد خليل أن هناك العديد من نقاط التماس بين مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة ونظم مكافحة غسل الأموال، ومن ثم فإن هناك حاجة لكبح هذه الأموال من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية تلزم القطاع الخاص بمراقبة المعاملات المالية والإبلاغ عن التدفقات غير المشروعة، الأمر الذي يتطلب بشكل مواز توافر النية الصادقة لدى الدول التي تستقر فيها هذه الأموال بالاستجابة لطلبات استردادها بما يسهم في مكافحة مخاطر انتقال الأموال المنهوبة. كما استعرض تدابير عدة اتخذتها مصر لمواجهة هذه المشكلة، وأهمها مكافحة غسل الأموال علاوة على عدد من الإجراءات الوقائية تشمل إنشاء مجلس قومي للمدفوعات يختص بدعم وتحفيز طرق الدفع الإلكترونية، وخلق نظم آمنة للدفع ولمعرفة مصدر الأموال بشكل أفضل، ومكافحة الجرائم المالية.

تحدث معالي السيد محمد أحمد معيط، وزير مالية جمهورية مصر العربية، بكلمة استعرض من خلالها برنامج الإصلاح والتثبيت الاقتصادي الذي انتهجته مصر منذ عام ٢٠١٦ سعياً إلى تحقيق نمو شامل ومستدام، حيث أوضح أن المؤشرات تدل على أن مصر على الطريق الصحيح في هذا الإطار، إذ ارتفع معدل النمو إلى ٥,٣% في عام ٢٠١٨، وانخفضت معدلات البطالة إلى أقل من ١٠%، وحققت مصر فائضاً مالياً لأول مرة منذ ١٥ عاماً وارتفع صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي تجاوز ٤٥ مليار دولار، وهي جميعها مؤشرات تعكس ازدياد فرص العمل وفتح آفاق جديدة أمام القطاع الخاص وتنشيط القطاعات الضعيفة وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية.

أضاف وزير المالية المصري أن تطوير النظام الضريبي يعد محوراً أساسياً في برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، مشيراً إلى إقرار فرض ضريبة القيمة المضافة العام الماضي وإخضاع غالبية الخدمات في نطاقها، وخفض الإعفاءات، مضيفاً أن ثمة تفكير يجرى حالياً لاستحداث ضرائب على التجارة الالكترونية لتوسيع الوعاء الضريبي، ثم أشار إلى الإجراءات التي اتخذتها مصر في سبيل مكافحة التهرب الضريبي وتبسيط المعاملات، وإنشاء وحدة لتقييم أهداف التنمية المستدامة وتضطلع بتحديد التكاليف المالية لتحقيق هذه الأهداف وصولاً إلى تنفيذ استراتيجية متوسطة المدى لعائدات تمويلها وتحدد الأموال المطلوبة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

ألقت السيدة بهية الحريري، عضو مجلس النواب اللبناني وممثلة رئيس وزراء الحكومة اللبنانية، كلمة دولة رئيس الحكومة اللبنانية السيد سعد الحريري، منوّهة بعنوان المؤتمر الذي يضع الإصبع على الجرح، فلبنان كدولة نامية تحتاج إلى كافة مواردها المالية، الأمر الذي يتطلب وضع خارطة طريق لكبح التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحة تسرب الأموال وإيجاد مصادر مالية جديدة للتنمية عبر خلق شراكة فعلية مع القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار عبر إقرار القوانين وتحديث الأطر التشريعية التي تنظم عمل القطاع الخاص وتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ثم عدّدت مشاريع إنمائية اضطلعت بها الدولة اللبنانية في إطار تشجيع التنمية، وخلصت إلى أن لبنان ملتزم بخطة عام ٢٠٣٠ رغم كل التحديات التي يواجهها، مشددة على تنسيق الجهود الوطنية ودمجها بالبرامج والخطط التشريعية.

أشادت السيدة بهية الحريري بتقديم لبنان للتقرير الطوعي عن تقدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونبّهت إلى أن غياب نظم احصاءات وقواعد بيانات حديثة في هذا الإطار يعوق تتبع وتعبئة مختلف مصادر تمويل التنمية، مشيرة إلى أن الأوضاع في سوريا تضيف من الأعباء التي تواجه لبنان، مشددة على أنه لا يوجد تنمية دون استقرار ولا استقرار بدون تنمية.

—*—

الجلسة الثانية

تمويل التنمية: تقييـم التقـدم والتحديـات والفـرص الناشئـة

ألقى ميسر الجلسة السيد مروان بركات، مساعد المدير العام لمجموعة بنك عودة، كلمة تمهيدية أعرب من خلالها عن قلقه بسبب عدم ترابط التوسع المالي خلال السنوات الثلاث الماضية مع جهود تحقيق المساواة، مشيراً الى ان مسار تمويل التنمية يواجه تحديات عدة قد تحرفه عن مساره، وأن جسامة التحديات الملقاة على عاتق دول المنطقة قد تهدد التقدم فرص تحقيق وإنجاز أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل ٢٠٣٠ بصفة أشمل.

ألقى السفير محمد إدريس، المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والرئيس الحالي لمجموعة دول الـ٧٧ والصين، كلمة أشار فيها إلى أن خطة عمل ٢٠٣٠ انطلقت في ظروف لا تساعد على تنفيذها، لاسيما في ضوء الصراعات وتغير التوازنات الجيوسياسية وتفاقم أزمات المديونية، وأشار إلى أن التنسيق داخل مجموعة دول الـ٧٧ والصين أصبح تحدياً كبيراً حيث أن التفاوت الاقتصادي بين دولها الأعضاء انعكس بدوره على جهود مواقف المجموعة من مختلف مسارات تمويل التنمية. وشدد على أن مختلف مسارات خطة عمل أديس أبابا يجب أن تراعي الأولويات الوطنية والخصوصيات الاقليمية، وأن هذه الأولويات ينبغي تحقيقها من خلال موازنة جميع مصادر التمويل (بما فيها الوفاء بالتزامات تقديم مساعدات التنمية الرسمية طبقاً للهدف المتفق عليه) ودون الارتكاز فحسب لتعبئة الموارد المحلية ومواءمة الأموال الخاصة والاستثمار الأجنبي مع أهداف وطنية طويلة المدى، وصرح بأن المجموعة رغم أنها ترى أن منظومة التجارة الدولية غير عادلة، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة للدفاع عن منظمة التجارة العالمية خشية انهيارها وأن تجد نفسها في وضع أسوأ، لاسيما مع المخاوف من احتمال تزايد الحماية التجارية والاستثمارية ووقوع الدول النامية في دوامة من الديون، مشيراً إلى أن الأرقام التي يجري تداولها تثير الهلع فيما يتعلق بالموارد المفقودة والمهدرة والتي كان يمكن توجيهها في سبيل انجاز أهداف التنمية المستدامة.

قدَّمت السيدة لمياء المبيّض بساط، مديرة معهد باسل فليحان للعلوم المالية، عرضاً تطرقت فيه إلى الجوانب الإيجابية التي تحققت في سبيل تمويل التنمية، فذكرت أن معظم الاستثمارات تزايدت في العام ٢٠١٧ رغم معاناة البلدان العربية من أوضاع اقتصادية هشة. ثم أشارت إلى أن المنطقة العربية تخسر أموالاً بسبب الاحتلال والفساد والنزاعات وأساليب الحياة الباذخة، وعدَّدت الفجوات التي يجب التعامل معها لتحقيق التنمية، ومن بينها فجوة السلام، وفجوة الشمول والتنافسية، والفجوة المؤسساتية، مستعرضة وسائل سد تلك الفجوات والإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

استعرض السيد عمرو نور، مدير مكتب لجان الأمم المتحدة الإقليمية في نيويورك، المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية على الصعيد العالمي التي تحول دون تعبئة موارد تمويل التنمية، موضحاً أن زيادة نسبة الدين بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي مثير للقلق لاسيما لدى الدول متوسطة الدخل والأقل دخلاً، حيث ازدادت أرصدة الدين بنسبة كبيرة عن العام السابق. ثم تطرَّق إلى مدى تأثر التدفقات غير المشروعة جرَّاء التهرب من الضرائب والتلاعب بالفواتير التجارية على تفاقم تبعات هذه المشكلة التي تتطلب معالجتها تحركاً على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

تحدث السيد ستيفانو براتو، مدير الاتحاد العالمي للتنمية ومنسق تحالف المجتمع المدني المعني بتمويل التنمية، عن أوجه عدم المساواة في تمويل التنمية، مشيراً الى أن التمويل المتاح لا يفي بمتطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنه رغم وجود فائض من السيولة العالمية إلا أن القيود المفروضة على الائتمان في تزايد، ورغم وجود فجوة في التمويل، فإن الاستثمار أصبح يمتص الموارد بدلاً من توليدها. وتطرَّق إلى ضرورة اخضاع الاقتصاد الخفي للرقابة، موضحاً أن التنمية تتطلب إقرار السياسات وليس فقط توفير الأموال، داعياً إلى تغيير مسار تمويل التنمية برمته وليس تسريع النمط القائم لتمويل التنمية.

استعرضت السيدة توفي ماريا رادينج، مديرة الشبكة الأوروبية للتنمية والمديونية، سياسات الولايات المتحدة والدول الأوروبية القائمة على ضخ أموال رخيصة إلى بلدان نامية في استثمارات عالية المخاطر ثم قيامهما باستعادة أرباحها و/أو أصولها عند ارتفاع نسب الفوائد عليها، الأمر الذي يؤدي إلى زوال عنصر الاستدامة والغرض منها في تمويل التنمية لدى البلدان النامية. ثم شددت على أن أوجه عدم المساواة تزايدت كثيراً خلال السنوات الأخيرة، وليس هذا بسبب عدم توفر المال بقدر ما هو ناجم عن التوزيع غير المنصف للثروات. ثم تطرَّقت إلى ما التزمت به الدول المتقدمة النمو من تخصيص نسبة ٠,٧% من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدات للتنمية الرسمية، مشيرة إلى أن هذه النسبة لم تتحقق، وأن ثمة توجه نحو الإبلاغ عن هذه المساعدات بصورة مزدوجة مما يتسبب في مبالغة القيم التي تظهرها البيانات الرسمية في هذ الصدد.

الجلسة الثالثة

التمويل الخاص والتعاون الدولي والتجارة كمصدر للتمويل والمديونية والقدرة تحملها

ألقت ميسرة الجلسة السيدة جيسي طراد، مديرة قسم أخبار الأعمال في تلفزيون "إم تي في" لبنان، كلمة تمهيدية أوردت فيها ان الدين العالمي كان من المحركات الرئيسية للأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، ويشهد ذلك الدين اليوم تصاعداً ينذر بالخطر مجدداً، وأعربت عن قلقها من أن التقدم لا يحدث بالوتيرة المطلوبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تحدث السيد سمير حمود رئيس لجنة الرقابة المصرفية في لبنان، كلمة استعرض فيها العلاقات المالية التاريخية بين مختلف البلدان، مشيراً إلى ان الدولار الأمريكي لا يزال هو العملة المهيمنة على الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا الوضع لم يساعد على نقل موارد التنمية إلى الدول النامية، ومنها لبنان الذي يتعامل بازدواج في العملات. وأوضح ان الاقتصادات لم تعد تتعامل بالعملة الوطنية فحسب لاسيما في ظل العلاقة الطردية بين النمو والرأسمالة المالية، ومن ثم تظهر ضرورة تطوير المؤسسات المالية على نحو يجعلها أكثر جاذبية لهذه الموارد لتعزيز دورها في تمويل التنمية، كما شدد على أهمية التصدي للفساد والتسربات المالية، لاسيما في ضوء الدور المتزايد للحكومة اللبنانية كجهة مستدينة فاعلة تحفز القطاع المالي.

تحدثت السيدة سارة جاين كليفتن، مديرة حملة اليوبيل المعنية بمكافحة تفاقم الديون السيادية لدى البلدان النامية، حول تفاقم مديونيات الدول النامية والأقل نمواً، مشيرة إلى أن هذه الأزمة يمكن أن تخرج عن السيطرة بسرعة. وشددت على أن نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ليس معياراً دقيقاً لقياس استدامة هذه الديون أو لتقدير قدرة الدول على تحمل أعباء خدمتها، حيث أنه لا يرتبط هذا المعيار بالإيرادات الحقيقية التي تعود للحكومات، ولا يأخذ في الحسبان تفاوت أسعار الفائدة بين البلدان، وإذا كانت هذه التدفقات الناجمة عن تسديد الديون ستبقى في البلد نفسه أم ستخرج إلى بلد آخر. ثم تطرقت إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مشيرة إلى أنه فشل فشلاً ذريعاً في المملكة المتحدة، الأمر الذي حدا بالحكومة الإنجليزية على التخلي عنه مؤخراً كوسيلة لتمويل التنمية. ثم اقترحت عدداً من الحلول مثل زيادة الشفافية بشأن القروض، وتخلي البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين عن النهج القائم على إنقاذ الدائنين.

قدَّم السيد نسيب غبريل، كبير الاقتصاديين في مجموعة بنك بيبلوس، عرضاً تطرَّق فيه إلى عدم واقعية النهج المتبع بشأن تمويل التنمية الذي يطالب بأرقام مالية يصعب تحقيقها، لا سيما مع انحسار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنطقة، موضحاً أن العجز المالي طال دول مجلس التعاون الخليجي ودفعها إلى اللجوء إلى إصدارات الدين العام. ورغم ذلك، فالشباب في مجموعة البلدان تلك يعتقدون أن حكوماتهم تتبع مساراً اقتصادياً سليماً. وأعرب عن رأيه بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، على إشكالياته، خيار أفضل من التدخل الحكومي وأن البديل الوحيد عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص إنما هو الخصخصة الكاملة حيث لا يجدر بالحكومات أن تدير قطاعات اقتصادية محددة وحيوية. استعرض السيد إبراهيم عبد الجليل، كبير المستشارين في المنتدى العربي للبيئة والتنمية، تقرير المنتدى الذي ساهمت فيه الإسكوا حول تمويل التنمية في المنطقة العربية، موضحاً ان هذه الغاية تتطلب مبالغ طائلة، وتطرّق إلى أهمية أنواع بديلة من الاستثمار على غرار التمويل الإسلامي.

ألقت السيدة ناوكو اويدا، نائبة مدير مركز التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كلمة ركزت فيها على تعدد مصادر تمويل التنمية المستدامة ومن بينها مساعدات التنمية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وشددت على أهمية الشفافية وزيادة الكفاءة في جمع الضرائب وتعبئة الموارد المحلية. وتقدمت بمجموعة من الاقتراحات لتحسين تمويل التنمية منها تحسين تفاعل الحكومات مع متطلبات التمويل، واستعمال منهج يمتد لقطاعات اقتصادية متعددة، وترسيخ التعاون الدولي لتحقيق متطلبات تمويل التنمية.

قدمت السيدة رولا مجدلاني، القائمة بأعمال نائب الأمين التنفيذي للإسكوا، عرضاً تطرقت فيه إلى تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، مشددة على أن هذا التمويل يتطلب مبالغ طائلة لا يمكن جمعها محلياً في البلدان النامية. وبعد ذلك استعرضت تاريخ الاتفاقيات التي أبرمت في إطار التصدي لتغير المناخ، حيث نشأت مفاهيم المساءلة المشتركة ولكن المتباينة بين البلدان وتحمُّل البلدان الملوِّثة كلفة التصدي لآثار تغير المناخ. وأتت على ذكر الصندوق الأخضر الذي يتولى تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، حيث ركزت على أن توفر الأموال لا يعني دائماً سهولة الوصول إليها، ولا سيما في المنطقة العربية التي ينظر إليها العديد من الجهات المانحة على أنها منطقة غنية. وختمت عرضها بتلخيص لأنشطة الإسكوا في دراسة تغير المناخ في المنطقة العربية وما قدمته من توصيات في هذا الإطار.

الجلسة الرابعة

تعبئة الموارد المحلية والآثار المترتبة على التدفقات المالية غير المشروعة

ذكر السيد ستيفان برونهوبر، البروفسور بالأكاديمية العالمية للعلوم وعضو نادي روما، أن العالم يسعى إلى تمويل التنمية من خلال منظومة مالية عالمية واهية تتكرر مشاكلها وأزماتها بصورة متعاقبة (١٢٦ أزمة مصرفية و٤٠٠ أزمة نقدية خلال الثلاثين سنة المنصرمة)، ومن ثم قد يستغرق تحقيق أهداف التنمية المستدامة (التي تتطلب استثمارات بمعدل ٥ تريليون دولار سنوياً) اعتماداً على منظومة التمويل القائمة حوالي ثلاث أجيال أو قرن من الزمن، مشيراً إلى ان ثلث أهداف التنمية المستدامة قابلة للتحقق عبر اسهام الاستثمار الخاص بينما يظل إنجاز ثلثي هذه الأهداف رهن توافر الموارد العامة، وتطرق إلى الاقتصاد الخفي الذي يأخذ العالم باتجاه مخالف لما تبتغيه أهداف التنمية المستدامة، موضحاً أن الآليات المستخدمة لمكافحة الإرهاب هي ذاتها المستخدمة لمكافحة الجريمة المنظمة والتلاعب في الفواتير التجارية، وهو ما اعتبره نهجاً خاطئاً، مضيفاً أن الموارد التي يمكن جنيها من مكافحة هذه المشكلات تقل بكثير عما هو مطلوب لتمويل خطة عمل ٢٠٣٠.

وطرح عدداً من الحلول التي ترتكز على تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) لزيادة الثقة في المجتمع وتعبئة التمويل بمنهج ينطلق من القاعدة، واستناداً إلى منظومة نقدية موازية لتمويل التنمية المستدامة تفرغ الاقتصاد الخفي من ربحيته على اعتبار أن فرص العمل المستقبلية لن تتوافر في الاقتصاد الخفي وانما في الاقتصاد الرسمي، ومن ثم ذكر أنه بدلاً من إفراط التركيز في وضع تشريعات وآليات لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من الهام التحول تجاه ابتكار منظومة نقدية جديدة.، وأختتم حديثه بمقولة: لا تغير النظام الحالي من خلال محاربة الواقع؛ بل من خلال بناء نظام جديد يجعل القائم أقل صلاحيه.

ألقى السيد يان كريجيل، مدير البحوث والسياسات المالية في معهد ليفي للاقتصاد في كلية بارد، مداخلة شدد فيها على أن تمويل التنمية يجب أن يرتكز إلى الحكومات وليس الأسواق أو القطاع الخاص على اعتبار أن الحلول التي نسعى إليها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة تتطلب حلولاً مستدامة ومواجهة وطويلة الأجل، لاسيما في إطار السيناريو الجيوسياسي الراهن الذي يزداد تمحوره حول المصلحة والنزاعات الوطنية التي بدلاً من تحقيق مصالح جماعية إقليمية أو دولية، وضرب المثال بالموقف الأمريكي من مفاوضات تغير المناخ، والحرب التجارية مع الصين، والخلاف بين إيطاليا والمفوضية الأوروبية حول الانفاق الحكومي لديها، وانتقد التوجه القائم على مطالبة الدول النامية بتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في وقت تتحمل فيه أعباء المديونية وضغوط تقشفية ومشكلات نقدية، موضحاً أننا أصبحنا نبحث عن مصادر ذاتية غير متوفرة لتمويل التنمية.

ذكر أن الحديث عن آليات التمويل المبتكرة تم استحداثها من قبل الدول المتقدمة للتنصل من التزاماتها في تمويل التنمية لاسيما وأن هذا الالتزام لا يقترن أو يلقي عليها بأعباء ولا تنعكس في ميزانياتها كحالة مساعدات التنمية الرسمية، الأمر الذي تكرر عندما تم إقرار التزام آخر بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، مشيراً إلى أن هذه الموارد موجودة وليست إضافية أو جديدة ولكن المطلوب مجرد كبحها من أجل إعادة تدويرها لخدمة أهداف التنمية المستدامة، ثم تناول التغيرات اللازمة في أهداف وأوجه الإنفاق الحكومي لتحقيق تمويل التنمية، والتي تتمثل في تمويل التشغيل من قبل الحكومة، وتحويل بنية الإنتاج والتحول الهيكلي، وشدد على أن الدول النامية من حقها أن تكتسب التنمية لا أن تستدينها، الأمر الذي يمكن أن يتأتى عبر فتح أسواق التصدير أمام منتجاتها وعبر الاتكاز إلى النظام المالي المحلي لتمويل التنمية.

قدم السيد مانويل مونتيس، كبير مستشاري التمويل والتنمية في مركز الجنوب، عرضاً أوضح فيه أن الشركات التجارية الكبرى تستعمل هياكل مالية معقدة تتيح لها نقل أرباحها وتجنب دفع الضرائب، الأمر الذي يحمل الأفراد عبء تسديد الضرائب. وتطرق إلى أن إشكالية المنظومة المالية القائمة هي أنها تجعل معظم التدفقات المالية غير المشروعة قانونية، ومنظومة جمع الضرائب لا تساعد على رصد ذلك بل تتسبب في تسارع نحو خفض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات. واختتم حديثه بتوصية للبلدان النامية بأن تتجنب الاتفاقات الضريبية المزدوجة، وأن تتخلى عن المنافسة الضريبية مع البلدان النامية الأخرى.

تناولت السيدة بهوميكا موتشالا، الخبيرة المستقلة في مجال التنمية المستدامة بشبكة العالم الثالث، أبعاد عدم المساواة في تمويل التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تزيد من التحديات التي تواجه كفالة الحق في التنمية وتقوض أسس تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أن جمع الضرائب تتيح إعادة توزيع الثروات لتحقيق المساواة، ولكنها لاحظت أن الضرائب على الشركات متدنية مقارنة بما كان يفرض عليها قبل اندلاع الأزمة العالمية، ويجري الاستعاضة بتحصيل ضرائب من الأفراد تزيد من حدة أوجه عدم المساواة.

الجلسة الخامسة

التدفقات المالية غير المشروعة (الدوافع والمحركات وقنوات التوصيل والتحديات الناشئة)

ألقى ميسر الجلسة السيد أسامة حبيب، محرر الأخبار في صحيفة دايلي ستار (The Daily Star) في لبنان، كلمة حذر فيها من خطورة التدفقات المالية غير المشروعة على الاستقرار السياسي والاجتماعي، والحاجة الملحة لإيجاد حلول لكبحها حسبما تقضي به أهداف التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن هذه التدفقات بلغت حسب تقديرات الإسكوا حوالي ٦٦-٧٧ مليار دولار سنوياً.

ذكر السيد كريستوفر كلايج، مدير تحرير التجارة والعولمة في وحدة استخبارات الاكونوميست، أن المؤتمر استمع على مدار يومين إلى تحليلات عدة وأرقام حول حجم التدفقات المالية غير المشروعة سواء المرتبطة بالتهرب الضريبي أو التلاعب بالفواتير التجارية أو الاتجار في البشر والمخدرات والجرمية المنظمة، وقدم من جانبه عرضاً للمؤشر الذي استحدثته الاكونوميست لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في ٨٤ بلداً (وهو مؤشر يستند إلى قياس أربعة أوجه للتدفقات المالية والمتمثلة في أداء السياسات الحكومية وإجراءات مكافحة غسل الأموال، وشفافية المعاملات التجارية، وقياس لأداء الأسواق الطلب والعرض، واحكام المنافذ الجمركية)، وأوضح أن النتائج تشير إلى وجود أربع بلدان في العالم اعتبرها المؤشر أنها دول "فاشلة" فيما يتصل بكبح التدفقات المالية غير المشروعة (من بينها ليبيا والعراق)، الأمر الذي حدا بممثل العراق لإبداء استغرابه من إدراج العراق ضمن هذه القائمة، مشيراً إلى أن مصدر الدخل الوطني الأساسي للعراق لا يزال هو النفط، ثم إن هذه الدول المسماة بالفاشلة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من حجم التدفقات المالية غير المشروعة عالمياً.

قدمت السيدة ديما جمالي، عضو مجلس النواب اللبناني ورئيسة شبكة التحالف العالمي حول أهداف التنمية المستدامة بلبنان، عرضاً شددت فيه على أن التبني الكامل لأهداف التنمية المستدامة يقدم إطاراً متيناً لكبح التدفقات المالية غير المشروعة. واستعرضت أعمال الشبكة في لبنان التي ترمي إلى دمج أهداف التنمية المستدامة في عمل الحكومة اللبنانية وحفز مختلف أصحاب المصلحة لتحقيقها.

ألقت السيدة عيدا ابوكو منساه، المستشارة المعنية بالمبادرات الخاصة وأهداف التنمية المستدامة، كلمة استعرضت فيها عمل اللجنة بشأن دراسة وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، وأوضحت أن تعريف وتحديد نطاق تلك التدفقات تحفل بالتحديات وتشكل عائقاً كبيراً أمام تمويل التنمية في القارة الأفريقية، وتعرضت إلى بعض المشاكل المتعلقة بالتلاعب بقيم وفواتير التجارة لاسيما فيما يتصل بالاتجار في الموارد الطبيعية المهمة في أفريقيا كالنفط في نيجيريا والنحاس من زامبيا، مشيرة إلى أن حجم التسربات في نيجيريا على سبيل المثال بلغت في المتوسط حوالي ٢٥% من إجمالي صادرات نيجيريا إلى الولايات المتحدة من النفط، وأن القارة الأفريقية تفقد حوالي ١١% من حجم تجارتها بسبب التلاعب في الفواتير والعقود التجارية (٦٩ مليار دولار) وهو ما يتجاوز كلفة تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، وختمت كلمتها باستعراض التدابير المتخذة في هذا الإطار، ومنها إنشاء فريق رفيع المستوى من الخبراء لتداول مدى انتشار التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا والجهود المبذولة لاستعادة الأصول المالية المجمدة.

قدم السيد المستشار عمرو فاروق موسى، رئيس المكتب الفني في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بجمهورية مصر العربية، عرضاً حول التدفقات المالية غير المشروعة، وسبل مكافحتها، والخسائر المترتبة عليها، ومصادرها، والتحديات التي تواجه كبحها، وغسل الأموال وارتباطه بالتدفقات المالية غير المشروعة والجهود المصرية المبذولة لمكافحة غسل الأموال، ونظم المكافحة التي تعرقل التدفقات المالية غير المشروعة. واستعرض هذه الجهود التي تشمل إطلاق النسخة الأولى من استراتيجية مكافحة الفساد، وإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، ودفع الجهود لتعزيز العدالة الاجتماعية.

ألقى السيد بول كوكراين، الصحفي المتخصص بالشؤون المالية بوكالة الاخبار الدولية، أنتقد فيها فريق العمل المعنية بالقواعد المالية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مشيراً إلى أن هذا الفريق بدء نشاطه كجهاز لمكافحة الفساد ثم سرعان ما اكتسب صلاحيات ونفوذ واسع بعد عام ٢٠٠١، مبرزاً أن الاعتبارات السياسية أصبحت تطغى على أنشطة الفريق والقواعد المالية التي يجري سنها، مضيفاً أن تركيز الفريق أصبح منصباً على مكافحة جرائم الإرهاب وتمويلها، وذلك رغم وجود تقديرات تشير إلى أن الجرائم العقارية ينسب لها حوالي ٣٠% من عمليات غسل الأموال، والاتجار في البشر والأسلحة وغيرها من الجرائم تشكل مصادر رئيسية للفساد ولهذه التدفقات، وأوضح أن فريق العمل أفرط في تنظيم الرقابة على مؤسسات معنية بالعمل الإنساني بينما أهمل مجالات كتجارة السلاح والاتجار في البشر كمصادر للتدفقات المالية غير المشروعة.

الجلسة السادسة

التدفقات المالية غير المشروعة (الحوكمة والفساد والجرائم العابرة للحدود)

ألقت ميسرة الجلسة السيدة دينا حركة، المديرة التنفيذية لشبكة التحالف العالمي من أجل التنمية المستدامة في لبنان، كلمة تمهيدية أفادت فيها بأن أهداف التنمية المستدامة تتطلب تغييراً في طرق التفكير، وأن تمويلها يتطلب مصادر مستدامة.

قدم السيد إنريكو بيسونيو، رئيس قسم تطوير ونشر البيانات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عرضاً عن كيفية اضطلاع المكتب بقياس التدفقات المالية غير المشروعة، وذكر أن المكتب بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وضع مؤشراً لتلك التدفقات، إلا أن منهجية قياس المؤشر لا تزال غير موجودة، وشدد على أن توافر البيانات ليس كافياً لوضع أدلة مفصلة وانما يتعين التحقق من جودة هذه البيانات، ورغم ذلك تظل هذه التقديرات مهمة لإعطاء رؤية إجمالية من أجل زيادة الوعي حول حجم التدفقات المالية غير المشروعة، وأوضح أن الأساليب المستخدمة لحساب التلاعب بقيم الفواتير تظل في مجملها غير دقيقة، الأمر الذي يتعين معه تحسين مقاييس الحساب لغايات إحصائية بدلاً من القانونية.

ألقت السيدة فاندا فيلباب براون، مسؤولة برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكينغز، مداخلة أوضحت فيها أن المؤتمر سلط الضوء على التدفقات المالية غير المشروعة التي تخرج من الدول النامية ولكن هناك أيضاً إشكالية التدفقات المالية التي ترد إلى تلك البلدان، وهي ظاهرة موازية ترتبط في الأساس بعدم قدرة الحكومات على تقديم السلع العامة لمواطنيها، ولذا تلجأ الفئات المهمشة إلى وسائل اقتصادية بديلة تعتمد غالباً على شبكات غير مشروعة والتي قد تكون منظمات إجرامية أو حتى مجموعات متطرفة تستمد تعاطف كبير من المجتمعات المحلية التي تستفيد منها، ولاحظت أن كبح التدفقات المالية غير المشروعة في هذه الحالة يأخذ أبعاداً مختلفة Crime is no longer an aberrant illegal activity, but rather a competition in state building ، حيث أن هذه الاقتصادات الخفية وغير القانونية تستفيد من التدفقات ولكنها تقدم سبل المعيشة لبعض فئات المجتمع، وأوضحت أن معالجة هذه الظاهرة المزدوجة ترتبط بتقديم الحكومات لخدمات اجتماعية أفضل تجفف منابع الحاجة للاقتصادات غير المشروعة بدلاً من التركيز على جانب الكبح القانوني للجرائم المرتبطة بتلك الاقتصادات، وختمت كلمتها بالتشديد على الحاجة إلى دول تتسم بالشمول وتحمل المسؤولية تمد يد العناية لمواطنيها كالعلاج الأمثل للاقتصادات غير المشروعة.

ثم قدمت السيدة كندة حتر، المستشارة الإقليمية في منظمة الشفافية الدولية، عرضاً عن الفساد، وتعريفه، وكيفية مكافحته، والمؤشرات التي وضعتها المنظمة لقياسه، وذكرت أن المقاييس وآراء المواطنين تشير إلى ازياد الفساد في المنطقة العربية، وأن المساعدات التي تحصل عليها البلدان العربية غالباً ما تنفق في غير أغراض التنمية. وشددت على أهمية وضع آليات تغير المنظومة برمَّتها بحيث تقوم على الشفافية، والمساءلة الحقيقية، وتوفير آليات عملية لتنفيذ تلك المنظومة الجديدة.

ألقى السيد أركان السبلاني، مدير برامج مكافحة الفساد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلمة ركز فيها على التقدم الجاري في فهم الفساد ومناقشته وإدراجه في الخطاب السياسي والخطط الوطنية في المنطقة العربية، لاسيما بعدما كان الحديث عن هذه القضايا من المحرمات، مشيراً على أن ذلك أضاع فرصاً على المنطقة لدراسة كلفة الفساد، وحوَّل مفهومه إلى مسألة وجهة نظر بدلاً من تشريع يضع الجميع على قدم المساواة، وأحدث حالة من التحييد والإحباط لدى الناس الذين لم يعودوا يثقون بالحكومات. ثم شدد على أن القوانين الموجودة في المنطقة العربية لا تفي باحتياجات مكافحة الفساد، وأن المدارس التقليدية في دراسة مكافحة الفساد لم تنجح في معالجة الموضوع.

فتحت الميسرة السيدة دينا حركة الباب للمداخلات والأسئلة، حيث سأل مندوب اليمن عن آليات مقارنة التدفقات المالية غير المشروعة والتوقعات للسنوات القادمة. فأجابت السيدة كندة حتر بأن العروض التي قدمها المتحدثون تناولت هذه الآليات، أما بالنسبة لصعود الدول على مؤشرات الفساد فإن آثار الفساد وأداء الحكومات لا تخفى، ولذلك فالمكافحة الحقيقية تتطلب منظومة للنزاهة الوطنية لاسيما وأن الكثير من الناس لا يزالون يخشون التبليغ عن الفساد. وأضاف بيسونيو أن الحصول على إحصاءات دقيقة في هذا المجال يتطلب تمويلاً وإرادة سياسية. ورداً على استفسار حول كيفية تصدي الدول للفساد والعديد منها غارق فيه، أجاب السيد السبلاني أن المجتمع الدولي يتعامل مع قضية الفساد بسطحية، وأن تزايد الوعي لا يغير حقيقة أننا لا نزال بعيدين عن النقطة التي يجب إلى الوصول إليها، وشدد على أن الناس يتحملون مسؤولية التغيير، مردداً مقولة أنَّ "السياسيين لا يرون النور، بل يشعرون بالحرارة". وأضافت السيدة كندة حتر أن المنظمات حين تطرح أرقاماً فالحكومات تتعامل معها وكأنها تسمعها للمرة الأولى، وأن التغيير يجب أن ينطلق محلياً لا أن يدفعه رقم تطرحه منظمة دولية.

الجلسة السابعة
التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالتهرب والتجنب الضريبي

ألقت الميسرة السيدة زهرا بزّي، مديرة البرامج في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، أوضحت فيها أن الضرائب في المنطقة لا توظف لإعادة توزيع الثروات، ولذلك فالاقتصاد في المنطقة لا يعتمد غالباً على الضرائب. وركزت على دور منظمات المجتمع المدني في إنجاح المنظومة الضريبية في المنطقة العربية بحيث تعمل لصالح المجتمع لا ضده.

قدم السيد ريتشارد مورفي، رئيس مركز الأبحاث الضريبية وبروفيسور في الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة لندن، عرضاً عن مشاكل الفجوة الضريبية، مشدداً على أن الحكومات تخسر كماً أكبر من الضرائب محلياً بسبب الاقتصاد الخفي عما تفعل جرّاء التدفقات الدولية الأخرى، وأنه يجب الإقرار بأن عدداً كبيراً من الناس يسيئون التعامل مع الضرائب. وبعد تعداد مختلف أنواع هذه الإساءات وجوانبها القانونية، خلص إلى أن منظومات جمع الضرائب والتشريعات المرتبطة بها يشوبها الكثير من العيوب حيث لا تزال نظم الضرائب تتيح قنوات للتجنب والتهرب الضريبي، الأمر الذي حدا به لطرح حلولاً ترتكز على إجراء تقييم نوعي للنظم الضرائبية والتعاون الدولي بشأنها، وطالب بإصلاحها وفقاً للأولويات الوطنية بدلاً من الاعتماد على خطط تطرحها المنظمات الدولية. وقد وجهت ميسرة الجلسة تساؤل حول الإجراءات المطلوبة لسد الفجوة الضريبية، فأجاب مورفي بأن ذلك يتطلب وجود الإرادة السياسية، وتوفر البيانات، وتعريف التهرب والتجنب الضريبي، وتقدير حجم الفجوة الضريبية.

ألقى السيد اليكس كوبهام، المدير التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية، كلمة قال فيها إن أهداف التنمية المستدامة تمثل تحولاً للبلدان النامية بحيث تستجيب حكوماتها للمواطنين بدلاً من الجهات المانحة، وذلك بتحويل ركائز تمويل الاقتصاد من المنح إلى الضرائب المجموعة محلياً. ثم ناقش مسألة تعريف التدفقات المالية غير المشروعة، مفرقاً بين ما يعتبر غير مشروع وغير قانوني، ولكنه شدد على أن ما يجمع المفهومين هو الصفة الخفية لتلك التدفقات. ثم تطرق إلى الملاذات الضريبية، قائلاً إن ما يجعلها ملاذات هو توفر الأموال فيها دون أنشطة اقتصادية تبرر وجود تلك الأموال.

ثم قدمت السيدة منال عبد الصمد، رئيس دائرة التشريع والسياسات الضريبية في مديرية الضريبة على القيمة المُضافة في وزارة المالية في الدولة اللبنانية، عرضاً شددت فيه على أن هيئات جمع الضرائب ما كان للفساد أن يصلها لولا وجود الفساد لدى المواطنين المتهربين من الضرائب، والمستعدين لتقديم الرشاوى لفعل ذلك. وبينت بعض الإجراءات المتخذة في الدوائر الضريبية اللبنانية، على غرار تقديم الخدمات من خلال الإنترنت. ثم تطرقت إلى كلفة الفساد على المجتمع والاقتصاد، قبل أن

تخلص إلى أن البلدان النامية لربما لا تكون مستعدة بالقدر الكافي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسبب ضعف هياكل جمع الضرائب والجمارك فيها. وختمت عرضها بتوضيح التقدم الذي أحرزه لبنان في مجال إبرام اتفاقيات الشفافية الدولية، وتقديم عدد من التوصيات لتحسين منظومة جمع الضرائب في لبنان من خلال التشريعات والتدابير الحكومية.

ثم ألقى السيد ولفجانج أوبنلاند، منسق البرامج في المنتدى السياسي العالمي، كلمة قال فيها إن الضرائب ليست مجرد مسألة فنية، بل هي بالدرجة الأولى قضية سياسية، موضحاً أن هياكل السلطة والملكية ينبغي البحث فيها أثناء تناول مسألة الضرائب، ومسلطاً الضوء على وجود فرق بين مفهومي سيادة الدولة وسيادة صنع القرار الضريبي الذي قد تتخذه أكثر من جهة في الدولة الواحدة. وشدَّد على الحاجة إلى إنشاء هيئة ضريبية دولية تشمل عضويتها كافة البلدان، وتحظى بما يلزم من المعايير والتمكين بحيث توائم بين احتياجات وسياسات مختلف الدول في ما يتعلق بالضرائب للحد من التدفقات غير المشروعة.

ثم ألقى السيد أوليفر بيرس، مدير السياسات في قسم الضرائب وعدم المساواة في أوكسفام، كلمة تعرض فيها إلى أوجه عدم المساواة التي تتزايد بتعاظم الثروات، الأمر الذي يعوق إحراز التقدم اللازم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وسلط الضوء على أهمية مناقشة كيفية وأوجه إنفاق الحكومات لحصيلاتها وعائداتها بدلاً من التركيز على كيفية جمع تلك العائدات فقط. وقال إن قضية الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات إنما أصبحت محطاً للتركيز بسبب القدرة على اتخاذ إجراءات بشأنها على الصعيد الدولي، وأختتم حديثه موضحاً أن سباق البلدان النامية إلى القاع في الخفض الضريبي سيأخذ الجميع إلى القاع، وإذا لم تتخذ تلك البلدان إجراءات ضريبية ناجعة فسوف يظل حلم تحقيق أهداف التنمية المستدامة مجرد حلم.

ألقى السيد مصطفى عبد القادر، رئيس مصلحة الضرائب المصرية سابقاً مداخلة ذكر فيها ان النظام الضريبي العربي غير منصف حيث يقوم على الإعفاءات مع أن الدراسات تدل على عدم تأثيرها إيجاباً في التنمية. وأشار إلى ضعف ذلك النظام، وإلى الحاجة إلى التقريب بين مختلف النظم الضريبية في المنطقة.

الجلسة الختامية للمؤتمر

ألقى السيد السفير محمد إدريس كلمة ختامية أبدى فيها شكره وأعرب عن امتنانه للإسكوا على تنظيم المؤتمر، وأشاد بتنوع المشاركات والمناقشات الثرية التي عكست مختلف وجهات نظر أصحاب المصلحة، وطالب بوضع مخرجات وتوصيات المؤتمر محل التنفيذ في أقرب فرصة ممكنة. كما طالب المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية (التي تتولى بلاده رئاسة مجموعة الـ٧٧ والصين) بأن يتحول هذا المؤتمر إلى منصة دورية ومنتظمة لبحث التقدم في تمويل التنمية من منظور إقليمي ووفق منطلقات تمليها مصالح المنطقة العربية. وأكّد للمشتركين بصفته رئيساً لمجموعة دول الـ٧٧ والصين بأنه سينقل خلاصات المؤتمر إلى المجموعة آملاً بأن تشكل نواة وحافزاً لتصحيح مسار تمويل التنمية المستدامة، وأختتم حديثه مؤكداً على أنّ الالتزام السّياسي هو أساس تحقيق أهداف المؤتمر، وأنّ وقت التنفيذ قد حان وأن المنطقة العربية لديها مصالح تمويلية يتعين الدفاع عنها.

ألقى السيد عمرو نور من جانبه كلمة ركز فيها على أن هذا المؤتمر هو الأول من نوعه الذي تقوم أحد لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية بتنظيمه، معتبراً إياه مثالاً يحتذى به من حيث التنظيم والمشاركة والخلاصات، مشدداً على أن هذا المؤتمر ينبغي أن تحتذي به اللجان الإقليمية الأخرى. وأكد أن المؤتمر عقد في موعد دقيق للغاية، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد زخماً حول ملف تمويل التنمية، حيث سيعقد عدد من الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى في العام المقبل لبحث مسارات تمويل التنمية المستدامة وآفاقها في سبيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذكر أن المؤتمر نجح في أن يعكس شواغل البلدان العربية التي ينبغي الإعراب عنها في تلك الاجتماعات، ولا سيما أن الخسائر الناتجة عن التدفقات المالية غير المشروعة مقلقة للغاية ويجب اتخاذ إجراءات سريعة للحدّ منها، ونقل السيد عمرو نور تهنئته للإسكوا على إصدار أول تقرير في المنطقة يتناول التدفقات المالية غير المشروعة، وأوضح أنه قام بالتنسيق مع رئاسة مجموعة الـ٧٧ والصين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك من أجل إطلاق هذا التقرير وتخصيص جلسة لمناقشته ضمن فعاليات محفل تمويل التنمية الذي سيعقد العام المقبل في نيويورك.

ألقى السيد منير تابت المؤتمر كلمة تفصيلية أوضح فيها أنه استمع على مدار يومين حافلين إلى مداخلات وآراء ثرية، ومقترحات بعضها ركز على حجم التحديات التي نواجهها، والآخر جدير بالتنفيذ في سبيل تجاوز تحديات تمويل التنمية المستدامة، ووجه الشكر للحضور واسهامهم في إنجاح المؤتمر شكلاً ومضموناً، وأضاف أن المؤتمر ساهم في وضع معالم خارطة الطريق التي ستحرص الإسكوا على دفعها قدماً، والترويج لها في مختلف المحافل إقليمياً ودولياً، وذلك ضمن مساعي تبذلها الإسكوا لإعادة طرح أولويات الدول العربية وفق أسس مدروسة وتحليلات مرجحة، دعماً لعضوية الدول العربية في مجموعة الـ٧٧ والصين تحت الرئاستين المصرية الحالية والفلسطينية المقبلة للمجموعة.

انتقل السيد منير تابت لقراءة خلاصات المؤتمر حيث أوجز معالم خارطة الطريق التي تمثل تعبيراً عن توافق متكامل الأركان ينطلق من بيت الأمم المتحدة في بيروت. "توافق" يؤسس لاتخاذ إجراءات عملية وجادة تدعم مواقف البلدان النامية والأقل نمواً، ويعزز من جهودها الرامية لتحفيز مسارات تمويل التنمية خلال الاستحقاقات الثلاثة المقررة العام المقبل، "توافق" يضفي قدر من الاتساق في عمل المنظومة، لاسيما في ضوء الأدوار التي ستناط إلى لجان الأمم المتحدة الاقتصادية المختلفة لترجمة أجندة التمويل الدولية إلى واقع إقليمي، وذلك ضمن عملية إصلاح المنظومة التنموية للأمم المتحدة والمراجعة التي ستطرأ على صلاحياتها وآلياتها اعتباراً من العام المقبل، وقد تناول "توافق بيروت حول تمويل التنمية" مختلف ركائز تمويل التنمية وفق منطلقات إقليمية وبما يعبر عن مصالح بلدان المنطقة، حيث شمل "توافق بيروت" القضايا الهيكلية المتصلة بتعبئة الموارد المحلية والسياسات المالية والضرائبية، والاستثمار العام والخاص (الدولي والمحلي)، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة كمحرك لتمويل التنمية والمديونية والقدرة على تحملها، والتي تمثل في مجملها ركائز النظام العالمي الجديد لتمويل التنمية المستدامة المطلوب تطويعها بما يراعي أولويات المنطقة العربية وخصوصياتها التمويلية في ظل التحديات المتشعبة التي تواجهها في سبيل انفاذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الثالث لتمويل التنمية ولتحقيق خطة عمل ٢٠٣٠ بمفرداتها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وأهدافها السبعة عشر.

لمزيد من المعلومات راجع الرابط التالي: https://www.unescwa.org/fsd-2018